يعمل الرئيس التركي رجب طيب أردوغان على استنفاد كل الطرق الدبلوماسية مع أميركا وروسيا قبل اطلاق انقرة عملية عسكرية ضد «قوات سورية الديمقراطية» (قسد)، والتي اكد قيادي فيها استعدادها لمواجهة القوات التركية، وسط تركيز من انقرة على ضرورة «تطهير» منطقة تل رفعت من «قسد»

الشمال السوري على حافة صدام عسكري

تحضيرات تركية لعملية ضد «قسد»... وأردوغان يستعد لمناقشة القضية مع بايدن وبوتين

سيف لـ«قسد» ان تراجعت امام الجيش التركي (دليل سليمان/فرانس برس)

أمين العاصي

كل المعطيات العسكرية والسياسية تشير إلى أن الشمال السوري بات على حافة صدام عسكري جديد، طرفاه الجيش التركي وفصائل سورية مدعومة منه، و«قوات سورية الديمقراطية» (قسد)، التي وجدت نفسها مجدداً في عين العاصفة التركية، إلا إذا حالت التوازنات والتفاهمات الإقليمية والدولية دون ذلك.

وجاء الوعيد التركي هذه المرة من الرئيس رجب طيب أردوغان الذي أكد، في إسطنبول أمس الأول، أن «كفاحنا في سورية سيستمر بشكل مختلف للغاية في الفترة المقبلة»، مضيفاً: «سنخوض كل أشكال الكفاح اللازم ضد تلك التنظيمات الإرهابية والقوات المدعومة أميركياً هناك، وكذلك ضد قوات النظام، ونحن عاقدون العزم في هذا الخصوص». وأردف بالقول إن تنظيم حزب العمال الكردستاني، وامتداداته الوحدات الكردية، وحزب الاتحاد الديمقراطي، تصول وتجول ليس في الشمال فقط، بل في عموم سورية، وتتلقّى الدعم من قوات التحالف وفي مقدمتها الولايات المتحدة.

وفي السياق، نقلت وكالة «رويترز»، الجمعة الماضي، عن مسؤول تركي وصفته بالبارز قوله إنه «من الضروري تطهير المناطق (في شمال سورية) وخصوصاً منطقة تل رفعت (شمال حلب) التي تنطلق منها هجمات ضدنا باستمرار». وأضاف المسؤول أن الجيش ووكالة المخابرات الوطنية يتخذان الاستعدادات للعملية العسكرية المحتملة ضد «وحدات حماية الشعب» الكردية، الجناح العسكري لحزب «الاتحاد الديمقراطي السوري»، والمكوّن الرئيس لـ«قسد». وتابع: «القرار بذلك اتُخذ، والتنسيق اللازم سيتم مع دول بعينها. سيُناقش الموضوع مع روسيا والولايات المتحدة». وقال مسؤولان تركيان للوكالة إن أردوغان سيناقش الأمر مع الرئيس الأميركي جو بايدن خلال قمة مجموعة العشرين في روما نهاية أكتوبر/ تشرين الأول الحالي، فيما أشار ثالث إلى أن الرئيس التركي سيتحدث مع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين بعد المحادثات مع بايدن. وبعد ساعات من تفجير استهدف رتلاً عسكرياً تركياً قرب مدينة معرة مصرين في ريف إدلب، أول من أمس الجمعة ما أسفر، بحسب مصادر عدة، عن مقتل جنديين تركيين وإصابة 5 آخرين، استهدفت القوات التركية فجر أمس مواقع تابعة لـ«قسد».

وقال الناشط محمد الشمالي، لـ«العربي الجديد»، إن القوات التركية قصفت بالأسلحة الثقيلة مناطق مختلفة في ريفي الرقة وحلب. واستهدف القصف خاصة مواقع «قسد» في قرية أم البراميل، والطريق الدولي أم 4» في ريف ناحية عين عيسى شمالي الرقة، ما أدى لوقوع أضرار مادية. كما طاول قرية المالكية وقلعة شوارغة في ناحية شرا في ريف عفرين.

وكان الخلاف تصاعد بين تركيا و«قوات سورية الديمقراطية»، خلال الأسبوع الماضي، بعد استهداف ما تُسمّى بـ«قوات تحرير عفرين» القوات التركية في ريف حلب الشمالي أكثر من مرة، ما أدى إلى مقتل وإصابة عدد من الجنود. وأشار رياض درار، وهو الرئيس المشترك لـ«مجلس سورية الديمقراطية» (مسد)، الذراع السياسية لـ«قسد»، في حديث مع «العربي الجديد»، إلى أن «تركيا تهدد الطرف الضعيف في سورية بحجج واهية لا معنى لها». وأضاف: «موسكو وواشنطن متفقتان على ألا تتغير الاتفاقات والحدود المتفق عليها، معتبراً أن «تركيا تخسر، وسوف تخسر باستمرار».

وبنظرة على الشمال السوري يظهر وجود عدة سيناريوهات للتدخل التركي في حال فشلت السياسة في تجنيب المنطقة صداماً عسكرياً جديداً، يمكن أن يفضي إلى خسارة «قسد» مواقع لصالح الجانب التركي. الهدف الأول أمام أنقرة هو منطقة تل رفعت في ريف حلب الشمالي، والتي تعد منطقة نفوذ روسي رغم سيطرة «الوحدات» الكردية عليها مع عدة بلدات وقرى محيطة بها.

> استهدفت القوات التركية مواقع لـ«قسد» بعد مقتل جنديين

> شرفان درويش: لا نريد الحرب لكننا سندافع عن أنفسنا وشعبنا

ولكن من المرجح أن أي تساهل روسي يجب أن يقابله تساهل تركي مماثل في محافظة إدلب، حيث يتطلع الروس للسيطرة الكاملة على الطريق الدولي «أم 4»، الذي يصل الساحل السوري بمدينة حلب كبرى مدن الشمال. والهدف الثاني أمام الجيش التركي قد يكون منطقة منبج شمال شرقي حلب، ضمن النفوذ الأميركي، وهو ما يجعل هذا الهدف بعيد المنال في ظل تدهور العلاقة بين أنقرة وواشنطن في الآونة الأخيرة. أما الهدف الثالث، فقد يكون منطقة عين العرب (كوباني)، على الحدود السورية التركية مباشرة. وهذا الهدف أيضاً ليس في متناول الأتراك، كون شرق الفرات خاضعاً لتفاهمات روسية تركية، وأميركية تركية، منذ أكتوبر/ تشرين الأول 2019 عقب عملية «نبع السلام» في ريفي الرقة والحسكة.

وأكد شرفان درويش، القيادي في «مجلس منبج العسكري» التابع لـ«قوات سورية الديمقراطية»، في حديث مع «العربي الجديد»، أن لدى هذه القوات «مهمة واحدة هي حماية شعبنا وأرضنا ووطننا من أي اعتداء»، مشيراً إلى أن «هذه القوات لا تخشى الجيش التركي». وقال إن «مصير المناطق التي احتلتها، وتهجير أهلها، والفلتان الأمني الموجود فيها، واضحة للجميع»، على حد وصفه. غير أن شرفان استدرك بالقول إن هناك من يريد إراقة مزيد من الدماء، ونحن بالتأكيد لا نريد الحرب، بل الحلول السياسية، ولكننا بالتأكيد سندافع عن أنفسنا وشعبنا ضد أي اعتداء.

وفي السياق، أشار الرائد يوسف حمود، وهو المتحدث باسم «الجيش الوطني» الذي يضم فصائل المعارضة في الشمال، في حديث مع «العربي الجديد»، إلى أنه «خلال الشهرين الأخيرين ازداد الاستهداف الروسي لمناطق في الشمال السوري. فضلاً عن الاستهداف المتكرر من مليشيا الوحدات الكردية لمناطق تحت سيطرة فصائل المعارضة، وهو ما أدى إلى توتر كبير في المنطقة». ولفت إلى أن هناك عملاً عسكرياً في الشمال السوري، لكنه غير واضح المعالم بعد، وغير محدد، ولكن كامل قطاع الجبهة محور مفتوح لهذه العملية.

وسبق لـ«قوات سورية الديمقراطية» أن تراجعت أمام الجيش التركي غرب الفرات، حيث غادرت أوائل العام 2018، تحت ضرباته، من منطقة عفرين وتمركزت في منطقة تل رفعت. واضطرت في شرق الفرات إلى التراجع عن منطقتي تل أبيض في ريف الرقة الشمالي، ورأس العين في ريف الحسكة أواخر 2019.

من جانبه، رأى القيادي في فصائل المعارضة السورية في شمال البلاد النقيب عبد السلام عبد الرزاق، في حديث مع «العربي الجديد»، أنه «رغم التحشيد الإعلامي، إلا أنني لا أتوقع عملية عسكرية تركية واسعة النطاق وشبكة في شمال سورية». واعتبر أن هذا الأمر منوط بـ«اتفاق بين أنقرة وموسكو وواشنطن»، مضيفاً: تركيا تريد من وراء هذا التحشيد الحصول على مكاسب من دون معارك. وتوقع أن تكون أي عملية «محدودة»، مشيراً إلى أن «العمليات السابقة لتركيا في سورية كانت نتاج تفاهمات»، مضيفاً: «الحديث يدور حول تل رفعت، ولكن تركيا لا تستطيع تحريرها من دون اتفاق مع روسيا التي تحتفظ بوجود عسكري في المنطقة»، موضحاً أنه «لا يمكن أن يحدث صدام تركي روسي».

للحديث تتمة...

جدوى العملية التركية

عيسى سميسم

تشير المعطيات الميدانية في شمال سورية، وتصريحات المسؤولين الأتراك، إلى احتمال أن يكون الرد التركي، على ما تسميه أنقرة استفزازات من قبل «قوات سورية الديمقراطية» (قسد)، على شكل عملية عسكرية، من المرجح أن تكون وجهتها مدينة تل رفعت، ذات الغالبية العربية، التي سيطرت عليها «قسد» في 2016 بدعم روسي.

وفي حال أقدمت أنقرة على قيادة فصائل «الجيش الوطني»، المدعومة من قبلها، للقيام بهذه العملية، فإنها ستكون العملية الأولى لتركيا من دون التنسيق مع روسيا والولايات المتحدة، وإنما رداً على عدم استجابتهما لمطالبها بلجم «قسد». ومن شأن هذا الأمر أن يفتح الوضع في شمال سورية على كثير من الاحتمالات، تتعلق بردود فعل كل من واشنطن وموسكو، والرسائل التي قد توجهانها رداً على تلك العملية، والتي لا يستبعد أن يكون الرد الروسي عليها من خلال قيادة قوات النظام إلى عملية جديدة في جنوب إدلب، لطالما لوح بها. لكن، بغض النظر عن وجهة العملية وردات الفعل عليها، وما قد تسببه تلك الردات من مزيد من التهجير لسكان مناطق أخرى، فإنّ تمكين تركيا فصائل «الجيش الوطني» من التقدم عسكرياً، والسيطرة على مناطق جديدة، بحسب مقتضيات مصلحة أنقرة، ويهدف وحيد هو إبعاد خطر «قسد» عن الحدود التركية، لم يعد يأخذ طابع الانتصار لدى الكثير من السوريين في مناطق المعارضة. يأتي ذلك بسبب عدم الاكتراث بإدارة تلك المناطق بعد السيطرة عليها، وترك اليد الطولى فيها للفصائل، التي ما إن تتمكن من إحكام السيطرة على منطقة ما، حتى تعم فيها الفوضى والفلتان الأمني، بسبب غياب، أو ضعف، دور المؤسسات التي تدير المنطقة على حساب تعاظم دور الفصائل، التي تحكم سكان المنطقة كسلطة أمر واقع، تقوم على الابتزاز والقمع للسكان. طبعاً هذا عدا عن اقتتال الفصائل فيما بينها، والتي غالباً ما يذهب ضحيتها مواطنون مدنيون.

فرغم قيام تركيا بثلاث عمليات عسكرية، سيطرت من خلالها على معظم مناطق الشمال السوري، فإنّها إلى الآن لم تنتج إدارة مدنية في أي من تلك المناطق، تضمن أمن واستقرار السكان، وتضع حداً للفلتان الأمني فيها. علماً أن الطريقة المثلى للتعاطي مع الوضع في سورية، هي المضي في تطبيق الحل السياسي الذي تنادي به كلّ الدول المتدخلة في الشأن السوري، من دون أن تسير به أيّ دولة، وإن خطوة للأمام.

سقوط العبدية... انتكاسة جديدة للحكومة اليمنية في مأرب

خلال تشييع مقاتلين حوثيين في صنعاء سقطوا في معارك مأرب (محمد حمود/Getty)

مُنيت الحكومة اليمنية الشرعية بخسارة جديدة في محافظة مأرب، حيث سقطت مديرية العبدية بيد الحوثيين بعد أسابيع على حصارها من قبل الجماعة واستبسال رجال القبائل في الدفاع عنها

عدن ـ العربي الجديد

تواصل الحكومة اليمنية المعترف بها دولياً، حصد الخسائر في الميدان العسكري، بالتوازي مع فشلها في حل مختلف أزمات اليمنيين الأخرى، وقد تعرضت لانتكاسة جديدة في المعركة المصيرية التي تخوضها مع جماعة الحوثيين على تخوم مدينة مأرب، بعد خسارتها لمديرية جديدة في الأطراف الجنوبية للمحافظة النفطية الواقعة شرقي البلاد. فبعد أسابيع من الحصار الحوثي الخانق والمقاومة الشرسة من قبل القبائل، تمكنت جماعة الحوثيين، من التوغل في مديرية العبدية، لتكمل سيطرتها على كافة الشريط الجنوبي لمحافظة مأرب، من رحبة وصولاً إلى حريب ومناطق بيحان في محافظة شبوة. يأتي ذلك بعدما تخلت الحكومة عن دعم رجال القبائل هناك، ولم تفلح غارات التحالف العربي بقيادة السعودية، والتي أودت بحياة مئات المقاتلين من جماعة «أنصار الله» في الأيام الأخيرة، بحسب بيانات هذا التحالف، في إجبار الحوثيين على التراجع.

وكانت مديرية العبدية، واحدة من أبرز جبهات القتال الصلبة المناهضة للحوثيين جنوبي مأرب. وخلافاً للاجتياح الحوثي السلس في مديريات رحبة وحريب وبيحان، حافظت العبدية على صمود وُصف بـ«الأسطوري»، في وجه الهجمات الحوثية على الرغم من الحصار التام المفروض عليها، وعدم تلقّي رجال القبائل فيها أي إمدادات من الحكومة الشرعية منذ 21 سبتمبر/أيلول الماضي.

وأكد مسؤولون في القوات الحكومية في مأرب، لوكالة «فرانس برس»، أنّ الحوثيين حققوا تقدماً في العبدية في الساعات الماضية. وقال أحد المسؤولين إنّ الحوثيين باتوا «في مركز مديرية العبدية بعد حصار دام أربعة أسابيع»، متهماً «أنصار الله» بارتكاب «جرائم خطف وسجن وتنكيل» بحق القبائل التي كانت تتعاون مع القوات الحكومية.

وكان وزير الإعلام والثقافة والسياحة، معمر الإرياني، قد حذّر، أول من أمس «من جرائم إبادة جماعية ترتكبها مليشيا الحوثي بحق أبناء المديرية بعد تهديدات أطلقتها عبر وسائل إعلامها، ومن كارثة إنسانية غير مسبوقة جراء استمرار الحصار الجائر ورفض المليشيا فتح ممرات آمنة للمدنيين، في استباحة للقوانين الدولية ومواثيق حقوق الإنسان». وقال الإرياني لوكالة الأنباء اليمنية (سبأ) بنسختها التي تديرها الحكومة، إن «المصادر المحلية تؤكد ارتفاع موجة النزوح الداخلي من مناطق (الشيب، الجحلة، ثمدة، المذود، العر) جنوب وجنوب شرق مديرية العبدية، بعد تعرّض القرى الآهلة بالسكان لقصف واستهداف ممنهج ومتعمد من مليشيا الحوثي الإرهابية بمختلف أنواع الأسلحة الثقيلة والمتوسطة».

بدوره، اعتبر الناطق الرسمي باسم جماعة «أنصار الله» ورئيس الوفد المفاوض عنها، محمد عبد السلام، عبر تويتر أمس، أن «الدولة (جماعة الحوثيين) قامت بواجبها في تأمين مديرية العبدية». وقال إن «الاشتباكات التي شهدتها المديرية كانت مع عناصر تكفيرية ذات علاقة بتنظيمي القاعدة وداعش ومرتبطة بقوى العدوان (في إشارة إلى الحكومة والتحالف العربي)، وقد قامت الدولة بواجبها في تأمين المديرية». ويكرر الحوثيون هذه اللازمة لتبرير عمليات اجتياحهم للمديريات.

وفي إشارة إلى الحصار الذي فرضته الجماعة على العبدية، قال عبد السلام: «سبق أن أبلغنا الأمم المتحدة وأطرافاً دولية ترحيبنا بإدخال المساعدات الإنسانية إلى مديرية العبدية، لكن ما تبين أنهم يزايدون إعلامياً وأنهم غير جديين في إيجاد معالجات إنسانية فعلية، كما هو الحال في عموم اليمن المحاصر منذ سبع سنوات. ومع ذلك، نؤكد أن المسارات سالكة لمن أراد فعلياً تقديم مساعدة إنسانية».

وعلى الرغم من سيطرة الحوثيين على مركز مديرية العبدية الذي يضم مقر السلطة المحلية وإدارة الشرطة والمستشفى الحكومي الوحيد، إلا أن مجاميع من المقاومة الشعبية، خصوصاً قبائل بني عبد، رفضت الاستسلام وفضلت الانسحاب من مركز المديرية باتجاه سلاسل جبلية، حيث توعدت بقتال الحوثيين حتى الموت. وأوضح مصدر قبلي لـ«العربي الجديد»، أن قبائل بني عبد، التي تتزعم المقاومة ضد الحوثيين، تراجعت إلى سلاسل جبلية فاصلة بين مديريتي العبدية وحريب تدعى المكنّة. وأكدت مصادر متطابقة لـ«العربي الجديد»، أن رجال القبائل في العبدية قاموا قبل انسحابهم من مركز المديرية، بتفجير عدد من مخازن السلاح الثقيلة، حتى لا يقوم المقاتلون الحوثيون باستغلالها في المعركة ضد الشرعية، كما قاموا بنسف مركز الشرطة.

ولا يُعرف حجم خسائر رجال المقاومة الشعبية في معركة العبدية. إلا أن مسؤولاً عسكرياً تحدث لوكالة «فرانس برس»، عن مقتل «قرابة عشرين شخصاً من القوات الحكومية والقبائل الموالية لها، بالإضافة إلى جرح 47 آخرين» في الساعات الأربع والعشرين الماضية، وهي حصيلة أكدها مسؤول عسكري آخر. من جهتهم، كان ناشطون حوثيون يروجون، أمس، عبر مواقع التواصل الاجتماعي، لخبر مقتل القائد الميداني البارز في جبهة العبدية، عبد الحكيم الشدادي، الذي رفض الاستسلام للحوثيين، من دون أن يتسنى التحقق من دقة تلك المعلومات. كما أن القوات الحكومية لم تعلن بشكل رسمي أي تفاصيل عن هذا الأمر.

وطيلة الأسابيع الماضية، عجزت القوات التابعة للحكومة اليمنية والتحالف السعودي الداعم لها عن فك الحصار الحوثي على مديرية العبدية، فيما اقتصر دور الطيران الحربي للتحالف، على إبطاء الهجمات الحوثية اليومية فقط، على الرغم من إعلانه إلحاق خسائر بشرية كبيرة في صفوف الجماعة. وفي السياق، أفاد التحالف في بيان أمس بأنه نفذ 32 «عملية استهداف» خلال الساعات الأربع والعشرين الماضية أدت إلى تدمير 11 آلية عسكرية «وخسائر بشرية تجاوزت 160 عنصراً إرهابياً» في العبدية. وخلال الأسبوع الأخير، أعلن التحالف عن مقتل أكثر من 700 من الحوثيين في مديرية العبدية وحدها، وفق وكالة «فرانس برس».

وعلى الرغم من عشرات الغارات التي كان التحالف يحرص على الإعلان عنها في بيانات رسمية منذ مطلع الأسبوع الماضي، ويتحدث عن نجاح الطيران في قتل مئات العناصر الحوثية، إلا أن جماعة الحوثيين دفعت بآلاف المقاتلين في سبيل إسقاط العبدية وأطلقت عشرات الصواريخ الباليستية على مقر المديرية. وسقطت عدد من الصواريخ الحوثية على أعيان مدنية داخل العبدية ومنها المرفق الصحي الوحيد، وهو ما جعل السلطات المحلية، تعلن الخميس الماضي، المديرية منطقة منكوبة، جراء القصف والحصار ومنع الحوثيين وصول الإمدادات الغذائية والدوائية لنحو 35 ألف نسمة يعيشون هناك.

وقوبل سقوط مديرية العبدية في أيدي الحوثيين، بانتقادات واسعة في الشارع اليمني، حيث انتقد خبراء وناشطون تخاذل قيادة الحكومة الشرعية وعدم قيامها بأي تحرك لفك الحصار عن المديرية، بما يواكب صمود القبائل واستبسالها في الدفاع عن العبدية. واعتبر ناشطون يمنيون، أن الانتكاسات التي حصلت في مأرب، لا تعود لعوامل مرتبطة بقوة الحوثيين، بل إلى فساد وضعف أهداف وطموحات الأطراف التي دعمها التحالف، في إشارة لوحدات والوية الجيش الوطني في مأرب.

تظاهرة جديدة في تعز

تظاهر مئات اليمنيين في محافظة تعز جنوب غربي البلاد، أمس السبت، احتجاجاً على تدهور الأوضاع الاقتصادية والمعيشية في المحافظة. ورفع المتظاهرون لافتات دُوّنت عليها عبارات أبرزها «تدهور العملة وصمة عار على الحكومة»، و«ارتفاع الأسعار وإهمال السلطة حرب قاتلة على المواطن»، و«الانقلاب الحوثي سبب لكل المصائب»، فيما حمّلت «الهبة الشبابية للتصحيح» الداعية إلى التظاهرة، الحكومة اليمنية مسؤولية تدهور الأوضاع الكارثية.

محكمة أميركية تمهل حفتر للمثول أمامها

طرابلس ـ **العربي الجديد**

يعرض يوسف عبدلكي أعماله الأخيرة التي أنجزها في محترفه الدمشقي في فترة النزيف. وإذ خرج الدم الى الأزقّة وغمر السطوح ولطخ الوجوه والأصابع، سيكون من البديهي أن يطوف على وجوه الذاهبين الى صالة العرض سؤال الكيفيّة التي يطبع بها مهرجان الدم السوريّ أثره على هذه الأعمال. بداهة السؤال ليس مرجعها جنسيّة الفنان وحسب بل ترجع، قبل أي شيء اخر، الى نشاطه الفني ذاته. والذي لم يكن بالنسبة الى عبدلكي غير وجه من وجوه نشاطه الانساني بكل شموله. لقد سبقَ وأشرت الى هذه الناحية في دراسة سابقة تناولت أعماله الحفريّة في ثمانينات القرن الماضي ومن الفيد التذكير بها لأن علاقة هذا الفنان بفنّه تساهم في فهم الكيفية التي يختار بها مفرداته ويبلور صيغه ويشحن عالمه بقوّة التعبير. لقد احتفت لوحته على الدوام بالرؤية الحادة الى أشياء العالم وبالقسوة المكنونة وبالمرارة التي تعبّر حتى في الأقداح الفارغة وعلى الغضون. لقد كانت أعماله بطبيعتها نسيجاً من القلق والاحساس الخفي بالفاجعة حتى حين يستخدم في صوغها أكثر المفردات الأيقونيّة شاعرية. ان عالمه الفنّي محتقن ومأساوي ومن يتابع أعماله يدرك، بكل تأكيد، أن الذي يحدث في محيط مرسمه وفي البيت الكبير من أهوال وانفجارات دمويّة، وتمزّق في نسيج المجتمع، وازدهار في صناعة الموت وتعميمه كما المحاولات السلطويّة الدؤوبة لتزوير التاريخ، ان كل هذا الذي يجري كان له في لوحات عبدلكي اشاراته الأكثر سطوعاً على مدى السنوات.

اعتقال وقمع الفلسطينيين يتواصلان

القدس المحتلة، رام ا◻ ـ **العربي الجديد**

اعتقلت قوات الاحتلال، أمس السبت وليل الجمعة، فلسطينيين من القدس المحتلة والضفة الغربية، فيما نفّذت مع المستوطنين اعتداءات على الفلسطينيين في عدة مناطق من الضفة الغربية. وقالت مصادر محلية في بلدة العيسوية وسط القدس المحتلة، لـ«العربي الجديد»، إن حاجزاً لقوات الاحتلال اعترض سيارة أحد الفلسطينيين، حيث كان في طريقه مع أطفاله لإيصالهم إلى المدرسة، وقام باعتقاله. كما تم اعتقال 4 فلسطينيين على مدخل حي الشيخ جراح، بعد أن تم الاعتداء عليهم بالضرب. واعتقلت قوات الاحتلال الإسرائيلي شابين من قرية بيت دجن شرق نابلس شمال الضفة الغربية، هما: محمد رياض شحادة، ومجد مجدي أبو حلوان، بعدما داهمت منزلي ذويهما في القرية، وفتشتهما.

واعتدى مستوطنون، بحماية جيش الاحتلال، أمس السبت، على فلسطينيين في منطقة العطارة شرق يطا جنوب الخليل جنوب الضفة الغربية، بعدما حاول الفلسطينيون الوصول إلى أراضيهم التي وضع فيها المستوطنون خزانات للمياه لسقي الأشجار التي زرعوها في منطقة العطارة المحاذية لمستوطنات «افيجال» و«سوسيا» و«متسبي يائير» المقامة على أراضي الفلسطينيين. وسبق ذلك إطلاق مستوطنين النار باتجاه الأطفال من عائلة ربعي في قرية التوانة.

ماكرون يعترف بـ«جرائم» ضد جزائريين

ذهب الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، أمس السبت، أبعد من سلفه فرانسوا هولاند، مندداً بـ«جرائم لا مبرر لها بالنسبة إلى الجمهورية»، إثر إقامة مراسم رسمية إحياءً للذكرى الستين لقتل متظاهرين جزائريين في باريس في 17 أكتوبر/ تشرين الأول 1961، بعضهم ألقت بهم الشرطة في نهر السين.

وأقيمت المراسم على ضفاف نهر السين بالقرب من جسر بيزون الذي سلكه قبل 60 عاماً متظاهرون جزائريون وصلوا من حي نانتير المجاور، تلبية لدعوة فرع جبهة التحرير الوطني في فرنسا. وهي المرة الأولى التي يتوجه فيها رئيس فرنسي إلى مكان المجزرة التي يقدر المؤرخون عدد ضحاياها بما لا يقل عن العشرات، في حين اكتفت الحصيلة الرسمية بالإشارة إلى ثلاثة قتلى. وإذ أشار إلى حصول «جرائم»، واقفاً دقيقة صمت وواضعاً إكليلاً من الزهور في المكان، يكون ماكرون قد اتخذ موقفاً يتجاوز ما أقر به هولاند في عام 2012 حين تحدث عن «قمع دام».

وقال الإليزيه، في بيان، إن ماكرون «أقر بالوقائع: إن الجرائم التي ارتكبت تلك الليلة تحت سلطة موريس بابون (قائد شرطة باريس يومها) لا مبرر لها بالنسبة إلى الجمهورية». وأضاف أن «فرنسا تنظر إلى تاريخها برمته بتبصر وتقر بالمسؤوليات التي تم تحديدها بوضوح. أولاً وقبل كل شيء، إنها تدين لنفسها بذلك ثم لجميع من أدمتهم حرب الجزائر، وما واكبها من جرائم ارتكبت من كل الجهات، في أجسادهم وأرواحهم».

(فرانس برس، العربي الجديد)

شرق غرب

إيران تتطلع لتحسين علاقاتها مع العالم العربي

أكد المدير العام لشؤون الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في الخارجية الإيرانية، مير مسعود حسينيان، في مقابلة مع وكالة «إيسنا» أمس السبت، أن أهداف إيران من الحوار مع السعودية في بغداد، تتجاوز تحسين العلاقات والتقارب بين البلدين، إلى جعل ذلك جسراً نحو إصلاح علاقاتها مع الدول العربية وتعزيزها. وكشف عن «مشكلتين كبيرتين راهناً في العلاقات مع مصر»، هما احتجاز القاهرة ناقلة نفط إيرانية منذ نحو عامين، ووجود سجناء إيرانيين في مصر حكم عليهم بالإعدام بتهمة حيازة المخدرات.

(العربي الجديد)

تونس: وزير سابق يندد بتطويق منزله

ندد الوزير التونسي السابق لحقوق الإنسان، مهدي بن غربية (الصورة)، أمس السبت، بما وصفه بـ«الترهيب البوليسي» وتطويق الشرطة منزله. وتساءل، في تدوينة على «فيسبوك»: «لأ أدري لماذا كل هذا الترهيب البوليسي لي ولولدي ولعائلتي ولجيراني وبأي حق؟ وهل هناك أمر قضائي بذلك؟». وحمّل السلطة «مسؤولية كل اعتداء يتم على حقوقه».

(العربي الجديد)

«داعش» يتبنى مجزرة مسجد قندهار

تبني تنظيم «داعش-ولاية خراسان»، أمس السبت، هجوماً انتحارياً استهدف مسجداً للشيعة في مدينة قندهار الأفغانية أمس الأول، وأدى إلى مقتل 41 شخصاً على الأقل وإصابة 71. وقال، في بيان نشره على قنواته في تطبيق «تيليغرام»، إن انتحاريين نفذا هجومين داخل المسجد خلال صلاة الجمعة.

(فرانس برس)

وفد من «طالبان» في أوزبكستان

بدأ وفد من حكومة حركة «طالبان»، برئاسة نائب رئيس الوزراء الملا عبد السلام حنفي (الصورة)، زيارة إلى العاصمة الأوزبكية طشقند، لإجراء مباحثات مع القيادة الأوزبكية حول ملفات مختلفة، خصوصاً الاقتصاد والتجارة. وقال الناطق باسم «طالبان»، وهو وكيل وزارة الخارجية في حكومة تصريف الأعمال ذبيح الله مجاهد، في بيان، إن الوفد يضم عدداً من الوزراء، منهم الاقتصاد والتجارة، والتعليم العالي، والصحة، والمواصلات، كما يضم محافظ البنك المركزي.

(العربي الجديد)

الاتحاد الأفريقي يخفف بسحب صفة «مراقب» من إسرائيل

أخفق اجتماع وزراء خارجية الاتحاد الأفريقي، أمس الأول، في حسم قضية منح إسرائيل صفة مراقب فيه، بسبب الانقسام الحاد في المواقف بين مؤيد ورافض، ما أدى إلى إرجاء الحسم إلى قمة رؤساء دول الاتحاد في فبراير/ شباط المقبل، بعد تمسك المغرب والكونغو الديمقراطية بقرار عضوية إسرائيل. وأكد وزير الخارجية الجزائري رمطان لعمامرة، بحسب بيان للخارجية، أن «النقاش بشأن القضية المثيرة للجدل حول منح صفة المراقب لإسرائيل، سلّط الضوء على الانقسام العميق بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي».

(العربي الجديد)

الغلاف

على الرغم من الانتفاضة الشعبية التي اندلعت في 17 أكتوبر/تشرين الأول 2019 في لبنان، وما تلا ذلك من أحداث، ولا سيما الانهيار الاقتصادي وانفجار مرفأ بيروت، فإنّ كلّ ذلك لم يفلح في إسقاط المنظومة الحاكمة

عامان على انتفاضة 17 أكتوبر

المنظومة الحاكمة في لبنان تقاوم السقوط

بيروت ـ **رينا الجمّال**

مرّ عامان على انتفاضة 17 أكتوبر/تشرين الأول الشعبية في لبنان، غير أنّ المشهد لا يزال هو نفسه، لا بل يزداد سوءاً، ليس فقط منذ ذلك الحين، ولكن منذ ثلاثين عاماً أعقبت انتهاء الحرب الأهلية اللبنانية. فالمنظومة التقليدية لا تزال تحكم البلد بالسلاح والفساد، وتنهب المال العام من دون أي رادع أو محاسبة، بينما الشعب الذي يرزح تحت أسوأ أزمة اقتصادية، يُجوَّع ويُذل ويُسرَق ويُهجَّر، وأخيراً يُفجَّر، وتُمنع محاسبة المتورطين، كما يحصل الآن من خلال الضغط لإطاحة المحقق العدلي في انفجار مرفأ بيروت، القاضي طارق بيطار، حتى لو تطلب ذلك، التهديد بانفلات أمني واندلاع اشتباكات داخل بيروت، وخلق شارعين متقابلين، وافتعال قتال أهلي «مصغّر» كما كان المشهد عليه قبل أيام في العاصمة. لا بل إن الأحزاب سارعت لاستغلال هذا القتال لاستعادة شعبيتها، عبر شدّ عصب جمهورها، قبيل الانتخابات النيابية المقررة في الربيع المقبل، وما بعدها الرئاسية.

وفيما يتكرر شعار «إسقاط الطبقة السياسية» عند كل تحرك، وتتعالى المطالب بـ«محاسبة المسؤولين عن انهيار البلد»، وصولاً إلى الدعوة لمعاقبة المسؤولين عن انفجار مرفأ بيروت المدمر الذي وقع في 4 أغسطس/آب من العام الماضي وخلّف أكثر من 200 قتيل وآلاف الجرحى، وغيرها من الهتافات التي يرحل صداها مع انتهاء التحركات، يبقى السياسيون في مواقعهم، مسيطرين مع المصارف، على مواقع ومراكز الدولة، لا بل منتفضين في وجه القضاء عندما يقترب من «هالتهم»، فيسارعون إلى التجييش والتهويل واللعب على وتر الفتنة والطائفية، وتعزيز نظريات المؤامرة والاستهداف.

أسباب كثيرة حالت دون تحقيق التغيير المنشود في المشهد اللبناني، على الرغم من تمسّك المحتجين بمطالبهم وتمكّن المجموعات المدنية من إحداث خرق في الانتخابات النقابية على صعيد نقابتي المحامين والمهندسين والاستحقاقات الطلابية في الجامعات، وحتى في خلق إعلام بديل خارج التبعية للقوى السياسية. وتتحدث مديرة تحرير مجلة «استديو أشغال عامة» البحثية، جنى نخال، لـ«العربي الجديد»، عن أسباب تعثر تحقيق المطالب. وتشير إلى «استخفاف الناس في بادئ الأمر بقوة وسيطرة النظام، إذ لم نكن نتوقع أنه متغلغل بهذا الشكل، واعتقدنا أننا بضربات متتالية في استطاعتنا القضاء عليه». وتضيف نخال أن «المجموعات المدنية التي نشأت بفعل التحركات؛ سواء عام 2015 (احتجاجات انطلقت بفعل أزمة النفايات وتطورت للمطالبة بإسقاط الطبقة السياسية) أو عام 2019، لم تتمكن حتى الساعة من اقتراح خطوات عملية فعلية لتحقيق التغيير، علماً بأن المسؤولية هنا لا تتحملها فقط هذه المجموعات وحدها، بل لا بد من ربط الأمور أيضاً بالأزمات المتراكمة منذ عقود، وصعوبة خرق النظام وهيمنته على جميع مفاصل الحياة».

كذلك، تتحدث نخال عن «قدرة المنظومة المتحكمة بالبلد، على مسك الناس من اليد التي تؤلمها، من ناحية مسألة تقديم الخدمات وما يتعلق بالحياة اليومية من جهة، وتحكّمها بالعلاقات الاجتماعية من جهة ثانية»، موضحةً أن هذه المنظومة «قادرة على إحداث شرخ اجتماعي حقيقي بين من يدعمها والطرف الذي يعارضها، وببساطة لها أن تمنع الخدمات عن كل من يقف ضدها. ولهذا كله، نحن غير قادرين لغاية الآن على إحداث تغيير حقيقي في النظام».

ونشر مركز «استديو أشغال عامة» أخيراً، في الذكرى الثانية لـ«انتفاضة 17 تشرين»، ملفاً حول الواقع الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والديني في لبنان. وحول هذا الملف، تشير نخال إلى أنه «يعالج القضايا اليومية للناس، عبر قراءة نقدية للانتفاضة والتفكير بما نريد اليوم بعد هذه الانتفاضة، وخلال أحد أسوأ ثلاثة انهيارات اقتصادية في الأعوام المائة الأخيرة». كما أنه «يعالج مسألة العدالة المكانية التي نبحث عنها في مدينة يحاول النظام تهجير أهلها وقضم آخر بقايا الأملاك العامة، فضلاً عن مسألة الفصل والتفاوت الاجتماعي التي أبرزتها الانتفاضة ولم تعالجها، إضافة إلى معالجة الواقع الاقتصادي السياسي الذي بدأ بالظهور قبل الانتفاضة وبعدها، والذي تحاول السلطة إخفاءه عبر حلول تطيل الأزمة وتسمح لها بالهرب من المسؤولية». وتتوقف نخال عند «العدالة المكانية وأهمية التنظيم في الأحياء والشوارع، وتكوين لجان قادرة على تأمين الخدمات للناس بشكل ديمقراطي، وعلى «مشاركة الوعي السياسي حول حقوق السكان عامة».

من جهته، يرى الناشط السياسي والأستاذ الجامعي، جيمي كرم، في حديث مع «العربي الجديد»، أن «الثورة نجحت في فترة من الفترات في الحشد الجماهيري وإطلاق العمل السياسي في المدن التي كان هذا العمل مغيّباً فيها ومحصوراً بمكونات السلطة على مدى عقود، وجعلت الناس تنزل إلى ساحاتٍ عامة وتلتقي مع بعضها بعضاً بعدما كانت مقموعة ومفروزة، فحصل تفاعل مواطني كبير وتباحث في أفكار سياسية مستقبلية على مستوى كل منطقة، وبالتالي، تمكّنت الانتفاضة من كسر حاجز الانقسامات المجتمعية، وبات منظورها لاعباً أساسياً على الساحة المحلية تخشى منهم الأحزاب التقليدية، خصوصاً بعد كشف ملفات فساد عن طريق محامين ومجموعات ناشطة طاولت السياسيين وكذلك القطاع المصرفي وفضائحه».

من ناحية ثانية، يشير كرم إلى أن «السلطة السياسية تمكنت على مدى أكثر من 30 عاماً في الحكم، من القضاء على أمور عدة، على رأسها تغييب أي فريق خارج دائرتها، خصوصاً أصحاب المشاريع السياسية المناهضة لها. كذلك، كانت أحزاب السلطة مسيطرة بشكل كامل على النقابات وعملها». وبلغت كرم كذلك إلى «الممارسات القمعية والاتهامات التي طاولت الناشطين خلال انتفاضة 17 أكتوبر، وهو ما أثّر، إضافة إلى العوامل المذكورة، على الثورة واستمراريتها». ويعتبر كرم أن «المنظومة الحاكمة، اعتمدت سياسة المماطلة والحلول والشعارات الكاذبة الاحتيالية، مثل رفع شعار تشكيل حكومة مستقلة صاحبة اختصاص، بينما نعلم جيداً أن الحكومتين اللتين شُكّلتا بعد الثورة (حكومة حسان دياب وحكومة نجيب ميقاتي)، منبثقتان عن هذه السلطة، وليستا إلا تمثيل لها داخل مجلس الوزراء. كما لعبت هذه المنظومة على عامل الوقت لإجهاض الثورة، وأتت الأزمة الاقتصادية ضربة قاضية جعلت الناس في مكان آخر، همّهم الوحيد تأمين لقمة العيش والدواء ومستلزمات الحياة».

تبعاً لهذه الأسباب والعوامل، يرى كرم أن «المجموعات الناشئة تحتاج إلى وقتٍ حتى تختبر العمل السياسي، وفي الوقت نفسه ليست لديها رفاهية الوقت، وقد بدأت فعلاً تتشكل مجموعات فاعلة في مناطق عدة منها طرابلس، حيث هناك أشخاص يريدون مواجهة السلطة».

وتنظم مجموعات مدنية بعد ظهر اليوم الأحد تحركاً في العاصمة بيروت تحت عنوان «استعادة الدولة»، يبدأ من قصر العدل ويمر في منطقة السوديكو ثم جسر الرينغ، ومبنى جمعية المصارف، وصولاً إلى ساحة الشهداء في وسط العاصمة. ويقول عدد من المشاركين في هذه المسيرة لـ«العربي الجديد»، إن الانتفاضة اليوم يجب أن تعود أقوى، لأن الوضع أصبح أسوأ بكثير مما كان عليه عام 2019، حينما كان الدولار يشهد ارتفاعاً خجولاً أمام الليرة اللبنانية، بينما تخطى في الفترة الأخيرة العشرين ألف ليرة. كذلك، فإن الارتفاع الجنوني في أسعار مختلف السلع والخدمات متواصل، لا سيما بعد رفع الدعم عن معظمها، في حين أنه لا وجود لرقيب أو سلطة تضع حداً لجنون وجشع تجار السوق السوداء الذين يظهرون أقوى من الدولة، بل يعملون بتغطية من أحزاب السلطة، بحسب ما يرى كثيرون في لبنان.

ويؤكد هؤلاء أن قضية انفجار مرفأ بيروت ستكون حاضرة في المسيرة اليوم، ويقولون إن هذه القضية «فضحت كذبة حكومة نجيب ميقاتي التي ترفع شعار الإنقاذ والإصلاح ومكافحة الفساد، أمام الداخل والخارج. إذ ظهر بوضوح أن هذه الحكومة تمثل المنظومة وزارياً ولن تكون إلا حامية للفاسدين والمجرمين، خصوصاً بعد تهديد حركة أمل وحزب الله بتعليق مشاركة وزرائهما في اجتماعات هذه الحكومة، والسعي لإطاحة بقاض (طارق بيطار) يعمل بجهد للوصول إلى العدالة والحقيقة». يذكر أنه بعد اندلاع انتفاضة 17 أكتوبر في 2019، استقالت حكومة سعد الحريري بضغط من الشارع في الـ29 من الشهر نفسه، ليكلف بعدها رئيس الجمهورية ميشال عون في 19 ديسمبر/كانون الأول 2019 حسان دياب بتشكيل الحكومة الجديدة ويوقع مرسوم تشكيلها في 21 يناير/كانون الثاني 2020.

أتت حكومة دياب بعناوين إصلاحية عريضة وخطة «مائة يوم» تلبي طموحات الشباب اللبناني الذي انتفض لإسقاط المنظومة بأكملها تحت شعار «كلن يعني كلن»، ليتبين سريعاً من أسماء الوزراء وطريقة تشكيل حكومة دياب، أنها أتت برعاية «حزب الله» وحلفائه. وعجز وزراء هذه الحكومة عن إدارة شؤون وزاراتهم، لا بل ساهموا في إغراق البلد أكثر، فكانوا عرضة لتحركات طاولت مكاتبهم، خصوصاً وزراء الاقتصاد والطاقة والشؤون الاجتماعية، بينما اتُّهمت وزارتا الدفاع والداخلية بقمع التظاهرات والتحركات واعتقال الناشطين، وهي من المشاهد التي أثرت سلباً على الحضور الشعبي في التحركات، التي كان أيضاً فيروس كورونا من أبرز الأسباب التي أثرت عليها وأخلت الساحات من المنتفضين.

الفضيحة الكبرى التي عرّت السلطة السياسية بأكملها بما في ذلك حكومة حسان دياب، وأججت الشارع والغضب الشعبي بشكل كبير مجدداً، كانت انفجار مرفأ بيروت في 4 أغسطس 2020. فقد اضطر دياب بعد ذلك، وتحديداً في 10 أغسطس، للإعلان عن استقالة حكومته، بينما قصد الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون لبنان، كاسراً القطيعة الخارجية مع حكام لبنان، ومعوّماً مجدداً المنظومة الحاكمة، إذ وضع بيدها مبادرة إصلاحية وجعل منها المنقذ على الرغم من رفعه خطابات حادة بوجهها. وفي 31 أغسطس 2020، كلف عون السفير اللبناني لدى ألمانيا، مصطفى أديب، بتشكيل حكومة جديدة، قبل أن يعتذر الأخير في 26 سبتمبر/أيلول نتيجة الشروط والمحاصصة التي أرادت الأحزاب فرضها عليه، وإصرارها على اختيار وزرائها وحقائبها، فسارع سعد الحريري من جديد لإعلان نفسه «مرشحاً طبيعياً» لرئاسة الحكومة، وكُلف بذلك في 22 أكتوبر 2020، وخاض جولات وصولات مع الرئيس عون ومن خلفه صهره النائب جبران باسيل، قبل أن يعتذر الحريري كذلك في 15 يوليو/تموز الماضي، ويأخذ مكانه نجيب ميقاتي في 26 يوليو.

في 10 سبتمبر الماضي، أعلن ميقاتي تشكيل حكومة، ترفع اليوم شعار الإنقاذ، وهي نفسها تعلق جلساتها في أصعب الظروف، بسبب تهديدات وزراء حزب الله وحركة أمل، إذا لم تتم إقالة المحقق العدلي طارق بيطار، الذي تجرأ للمرة الأولى وادعى على رئيس حكومة سابق (حسان دياب) ومسؤولين سياسيين نافذين، وأصدر مذكرات إحضار وتوقيف بحقهم، وقد ترجمت هذه التهديدات سريعاً باشتباكات بيروت الأخيرة.

تؤدي الأجهزة الأمنية دوراً رئيسياً في حماية المنظومة (حسين بيضون)

لا يزال السياسيون التقليديون مسيطرين على مراكز الدولة

تنظم مجموعات مدنية تحركاً تحت عنوان «استعادة الدولة»

الانتفاضة يجب أن تعود أقوى لأن الوضع أصبح أسوأ

عين على البرلمان

يقول الناشط السياسي جيمي كرم لـ«العربي الجديد» إن مسألة توحيد الصفوف سياسياً «ليست أمراً مهماً حالياً، بقدر أهمية أن نكون مقتنعين ومتوحدين حول مبدأ مواجهة المنظومة». ويضيف: «يجب أن نبحث عن أفضل الطرق لأحداث الخرق الذي قد يبدأ بمقعد أو اثنين في مجلس النواب، لإدخال صوت معارض إلى البرلمان المقبل، على أن يتسع هذا التمثيل في المستقبل، بعد التعلم من التجارب، والانتظام في العمل السياسي وكسب ثقة الناس».

مجلس القضاء يستمع لبيطار

من المنتظر أن يجتمع مجلس القضاء الأعلى بعد غد الثلاثاء، بالمحقق العدلي بانفجار مرفأ بيروت، طارق بيطار، للاستماع لرأيه حول مسار التحقيق في القضية. بالتزامن، قال رئيس الوزراء نجيب ميقاتي (الصورة)، في بيان أمس إنّ «الحكومة حريصة على عدم التدخل في أي ملف يخص القضاء» وذلك بعد اجتماعه بوزير العدل هنري خوري، ورئيس مجلس القضاء الأعلى سهيل شاهين، والنائب العام التمييزي غسان عويدات.

تقرير

أسبوع على الانتخابات العراقية: مخاوف من بازار الترضيات

يعزز تواصل أزمة إعلان نتائج الانتخابات العراقية، المخاوف من أن مفوضية الانتخابات ربما تكون قد دخلت في لعبة الترضية السياسية بين القوى المتنافسة

بغداد ـ **محمد علي**

على الرغم من مرور أسبوع على إجراء الانتخابات العراقية، وتواصل أزمة إعلان النتائج، إلا أن أي تعليق بشأن ما رافق هذه العملية، من ارتباك وفوضى واعتراضات سياسية، لم يصدر عن بعثة الأمم المتحدة أو الاتحاد الأوروبي اللذين مثّلا صفة الراعي الخارجي لهذه الانتخابات عبر أكثر من 800 مراقب دولي وأممي شاركوا فيها. ويأتي ذلك في وقت تواصل فيه مفوضية الانتخابات عملية إعادة عد وفرز أصوات آلاف المحطات الانتخابية بشكل يدوي داخل المنطقة الخضراء وسط بغداد، بعد سلسلة من الضغوط والاعتراضات التي أطلقتها قوى وفصائل مسلحة، توصف بأنها حليفة لطهران، والتي اعتبرت أن النتائج «مفبركة»، وتحدثت عن «مؤامرة ضد الحشد الشعبي»، معلنة عن رفضها لهذه النتائج كونها «تهدد السلم الأهلي»، وذلك عقب تحقيقها نتائج متدنية وغير مسبوقة في عدد المقاعد البرلمانية التي حصلت عليها جراء الانتخابات.

النتائج التي أعلنت مساء الإثنين الماضي، وخضعت لتعديلات عدة على مدار الأيام الماضية بسبب استمرار عمليات احتساب أصوات المحطات الانتخابية التي تقول مفوضية الانتخابات إنها تأخرت نتيجة لخلل فني، وأخرى وردت بشأنها شكاوى من ممثلي كيانات سياسية، أسهمت في تغيير عدد ما حصلت عليه القوى السياسية بواقع مقعدين إلى خمسة لكل كتلة؛ بزيادة أو نقصان.

وحتى مساء أمس السبت، علمت «العربي الجديد»، أن عدد مقاعد التيار الصدري التي حصل عليها في الإعلان الأول عن النتائج، تراجع من 73 إلى 70 مقعداً، في وقت ارتفع عدد مقاعد تحالف «الفتح»، إلى نحو 20 مقعداً بعد أن كان 14 مقعداً فقط. كما ارتفع عدد مقاعد تحالف «قوى الدولة» إلى 5 مقاعد بعد أن كان 4 مقاعد، فيما ارتفع عدد مقاعد تحالف «العقد الوطني» إلى 6 بعد أن كان 4، وتحالف «دولة القانون» إلى نحو 40 مقعداً، بينما يتوقع أن ينخفض عدد النواب المستقلين من 11 إلى 8 فقط، بعد رفع اسم ثلاثة منهم في دوائر انتخابية جنوبي العراق، في واسط والبصرة. لكنّ معنيّين بالشأن الانتخابي يؤكدون أن ما يعلن على موقع المفوضية هو آخر ما تم احتسابه من أصوات، وهناك منافسة على مائة أو مائتي صوت فقط لرفع مرشح وهبوط آخر.

وفي السياق، قال نائب بارز في البرلمان المنحل، إنه تلقى معلومات من مصادر مقربة من مفوضية الانتخابات، تفيد بأن الأخيرة قد تعلن النتائج بشكل أولي خلال الـ72 ساعة المقبلة. وعزا النائب، الذي فضل عدم كشف اسمه، في حديث مع «العربي الجديد»، سبب صمت بعثة الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي وعدم التعليق على مجريات التعاطي مع نتائج الانتخابات إلى «أن الطرفين غير راضيين عن الإجراءات الأخيرة للمفوضية لناحية إعادة عد وفرز الأصوات، والتضارب في تصريحات المسؤولين فيها بين وقت وآخر، إضافة إلى فتح محطات اقتراع من دون أمر قضائي ومن دون حضور أو إشراف جهات مستقلة، خلافاً لما ينص عليه قانون الانتخابات النافذ في البلاد». وأوضح النائب نفسه أن البعثة الأممية والاتحاد الأوروبي «فضّلا الصمت على التحدث بإيجابية أو تأييد ما يجري حالياً في قاعة نصب الجندي المجهول (داخل المنطقة الخضراء)، حيث تتم عمليات إعادة العد والفرز اليدوي، إذ إن هناك مخاوف دولية حقيقية من أن المفوضية ربما تكون قد دخلت في لعبة الترضية السياسية بين القوى المتنافسة». من جهته، أكد مستشار الحكومة لشؤون الانتخابات، عبد الحسين الهنداوي، أن «النتائج النهائية ستعلن قريباً جداً». وقال في تصريح مقتضب لـ«العربي الجديد»، إن «عمليات العد والفرز اليدوية متواصلة وهي على وشك الانتهاء»، من دون أن يذكر مزيداً من التفاصيل.

من جهتها، ذكرت مفوضية الانتخابات أنها تعالج حالياً 356 شكوى بشأن الانتخابات التي أجريت يوم الأحد الماضي، وهو خلاف الرقم الذي أعلنته سابقاً والبالغ 74 شكوى فقط. ونقلت وكالة الأنباء الرسمية عن مسؤول قسم الشكاوى في المفوضية، حسنين ليث، قوله أمس، إن المفوضية «تسلمت 329 شكوى بشأن الاقتراع العام، و27 شكوى بشأن الاقتراع الخاص»، مضيفاً أن «لجاناً خاصة في المفوضية تحقق في تلك الشكاوى».

في الأثناء، أعلن أمس عن أول تحالف مدني سياسي عراقي في البرلمان، إذ كشف رئيس حركة «امتداد»، علاء الركابي، عن تحالف برلماني بين المدنيين والنواب المستقلين الذين فازوا في الانتخابات، موضحاً أن عدد أعضاء هذا التحالف يصل إلى 30 نائباً، وهو ما يجعله رقماً مؤثراً داخل البرلمان. وقال الركابي، في تصريح للصحافيين «لن نشترك في أي حكومة محاصصة، ولكن سنتجه إلى تشكيل معارضة سياسية داخل مجلس النواب لمتابعة ومراقبة عمل الوزارات والمؤسسات الحكومية، وكذلك التركيز على الجانب التشريعي خلال العمل في مجلس النواب».

من جانبها، أكدت مصادر في مدينة النجف، لـ«العربي الجديد»، عقد اجتماع في المدينة بين عدد من النواب المستقلين الذين فازوا في الانتخابات، بهدف الدخول في تكتل واحد مع المدنيين في حركة «امتداد». ووفقاً للمصادر نفسها، فإن النواب المستقلين هم كل من «محمد عنوز، وهادي السلامي، وحميد الشبلاوي، وحيدر الشمخي، وعبد الهادي الحسناوي».

ونقل موقع إخباري محلي، عن المرشح المستقل الفائز في الانتخابات، باسم خشان، أول من أمس، قوله إن «كتلة المستقلين التي نهدف للإعلان عنها ستتجاوز 30 نائباً في البرلمان»، متحدثاً عن ملامح هذه الكتلة بالقول «إنها ستذهب إلى معارضة حقيقية مدعومة من الشعب، تشمل المحاسبة والاستجوابات وتقويم عمل الحكومة وتشريع وتعديل القوانين وإلغاء بعضها، فهذا يعد في صميم واجب النائب». واعتبر خشان في الوقت ذاته أن تسمية رئيس الحكومة المقبلة من قبل تحالف مدني مستقل «ليس بحلم صعب المنال، كون التوازنات السياسية الحالية تشهد تكافؤاً في الفرص بين محوري نوري المالكي ومقتدى الصدر، وهذا الأمر يجعلنا (بيضة القبان) لكلا الطرفين».

يُتوقع أن ينخفض عدد النواب المستقلين من 11 إلى 8

تواصل عملية إعادة عد وفرز أصوات آلاف المحطات الانتخابية (مرتضى السوداني/الأناضول)

يزداد التوتر بين روسيا وحلف شمال الأطلسي على أكثر من جبهة وفي أكثر من ملف، وهو ما تؤكده التصريحات والتحركات لكلا الطرفين. وعلى الرغم من الحرص الذي يبديانه على التواصل، إلا أن الوضع يشير إلى عودة أجواء الحرب الباردة بين الطرفين

روسيا وحلف الأطلسي

عودة إلى أجواء الحرب الباردة

سامر إلياس

تكشف تصريحات المسؤولين الروس ونظرائهم في حلف شمال الأطلسي (الناتو) أن العلاقة بين الطرفين ما زالت تتسم بطبيعة شديدة التعقيد، وغياب الثقة وتضارب صارخ في المصالح، فيما تنذر الاتهامات المتبادلة والتحذيرات من بروز عوامل تشير إلى تزايد المخاطر، بانزلاق العلاقات إلى مستوى يعيد للأذهان أجواء الحرب الباردة.

وفي العقدين الأخيرين، شهدت العلاقات بين روسيا وحلف شمال الأطلسي تقلبات كثيرة. ففي مطلع الألفية الثالثة، كان الحديث يدور عن رأب الصدع بين الطرفين وتحوّل جذري في العلاقة ينقلها من المواجهة إلى الشراكة، وإيجاد آليات متطورة لحل القضايا الخلافية في مجال الأمن، بالتزامات وإجراءات متبادلة. وعلى الرغم من أن العلاقات بقيت في حالة مد وجزر، ومرّت بامتحانات صعبة أهمّها حرب جورجيا في 2008 وضم شبه جزيرة القرم في 2014، فقد حافظ الطرفان على قنوات اتصال مفتوحة نجحت في الحدّ من التصعيد.

تصعيد متبادل

وازدادت حدة تصريحات الروس بعد طرد حلف الأطلسي ثمانية دبلوماسيين روس معتمدين لدى مقرّ الحلف في بروكسل، في السابع من أكتوبر/ تشرين الأول الحالي. وفي حين أرجع الحلف قرار طرد الدبلوماسيين الروس إلى تنامي أنشطة موسكو «الخبيثة»، قائلاً إن المطرودين كانوا ضباط استخبارات، أكدت موسكو أنها سترد. ورأى المتحدث باسم الكرملين ديمتري بيسكوف أن قرار الأطلسي «يقوّض تماماً آمال عودة العلاقات إلى طبيعتها، واستئناف الحوار مع التكتل». وصعّدت روسيا من هجومها الدبلوماسي على الحلف، واتهمته على لسان وزير خارجيتها سيرغي لافروف بأنه «يحاول تسخين الوضع، وتقويض آليات التفاعل القائمة بين الدول» بسعيه إلى نشر قواته في آسيا بعد انسحابه من أفغانستان. وأضاف لافروف، خلال اجتماع وزراء خارجية الدول المشاركة في مؤتمر «التفاعل وبناء الثقة في آسيا»، يوم الثلاثاء الماضي، أن «الهياكل الضيّقة والكتل العسكرية التي شُكلت بمنطق الحرب الباردة وسياسة الاحتواء تساهم بدورها في ذلك»، في إشارة إلى حلف الأطلسي. وفي لقائه مع الأمين العام للحلف، ينس ستولتنبرغ، على هامش أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك في 23 سبتمبر/ أيلول الماضي، قال لافروف إن «الطرف الروسي جدّد التذكير بوجود اقتراحات داعية إلى خفض التصعيد وتخفيف حدة التوتر على خط التماس».

وكان الرئيس فلاديمير بوتين قد أعرب، في افتتاح مؤتمر موسكو الدولي للأمن في 23 يونيو/ حزيران من العام الحالي، عن قلقه حيال «التعزيز المستمرّ لقدرات حلف الأطلسي العسكرية والبنية التحتية الخاصة به بالقرب من الحدود الروسية».

في المقابل، قال ستولتنبرغ، في يونيو/ حزيران الماضي، إن «العلاقة بين روسيا والحلف عند أدنى مستوياتها منذ نهاية الحرب الباردة». ووصف هذه العلاقة بأنها «معقدة»، قبل أن يستدرك بأن «الحلف سيواصل الحوار مع روسيا». وهو ما يؤكد عليه أيضاً المسؤولون الروس في تصريحاتهم، على الرغم من النتائج المحدودة التي خرجت بها مختلف الحوارات إلى الآن، ومردّ ذلك، بحسب حلف شمال الأطلسي، هو السلوك الروسي «المنتهك للقوانين الدولية»، بينما ترى موسكو أن دول الحلف تحاول من خلال الحوار فرض أجندة محددة على روسيا، «وهذا الأمر يجعل مثل هذا الحوار مستحيلاً في الظروف الحالية»، وفق تصريح أدلى به المتحدث الرسمي باسم الرئاسة الروسية دميتري بيسكوف مطلع يوليو/ تموز الماضي.

إعادة تموضع

وشكّل الغزو الأميركي لأفغانستان في أكتوبر/ تشرين الأول عام 2001، ومن ثم غزو العراق في مارس/ آذار عام 2003، فرصة سانحة لروسيا للعمل على تطوير استراتيجياتها وإعادة بناء قوتها، واستعادة حضورها على المسرح الدولي. وهذه السياسة كان قد بدأها بوتين في العامين الأخيرين من ولايته الرئاسية الأولى (2000 - 2004)، من خلال العمل على تحسين الأوضاع الاقتصادية، وتماسك الجبهة الداخلية الروسية عبر إيقاف النزعات الانفصالية، وتعزيز قبضته وكسر شوكة حيتان الأوليغارشية الذين كانوا يمسكون بمفاصل الدولة واقتصادها، ويوجهون سياساتها لموالاة الغرب في عهد الرئيس الراحل بوريس يلتسين.

وفي مطلع ولايته الرئاسية الثانية (2004 - 2008)، بدأت تتبلور رؤية جيوسياسية شاملة لرجل الكرملين القوي، سارت على خطين متوازيين: الأول استعادة نفوذ بلاده الجيوسياسي في فضاء الاتحاد السوفييتي السابق، والثاني بناء شبكة تحالفات إقليمية ودولية بهدف استعادة دور روسيا كقوة كبرى، وإنهاء القطبية الأحادية الأميركية. لتأتي بعد ذلك النقلة الثالثة عام 2008، بعد التدخل العسكري الروسي في جورجيا، ولعلها الأهم في تغيير دفة السياسة الخارجية الروسية، بالإعلان عن عملية شاملة لإعادة هيكلة الجيش الروسي والارتقاء بجهوزيته وتزويده بأسلحة حديثة ومتطورة، بما فيها الأسلحة الاستراتيجية، وقد رُصدت لذلك عام 2010 ميزانية تقدر بـ720 مليار دولار أميركي على امتداد عشر سنوات. نجاح روسيا في إعادة بناء قوتها، في وقت كان يعتقد فيه حلف شمال الأطلسي أنه استطاع احتواءها وتحويلها إلى مجرد دولة إقليمية، أطلق شرارة جولة جديدة من الصراع الجيوسياسي بين هذه الدولة والحلف بقيادة الولايات المتحدة، كان من نتائجها ضم روسيا شبه جزيرة القرم عام 2014، والتدخل العسكري الروسي في سورية عام 2015، وزيادة النفوذ الروسي في أفريقيا، لا سيما في الدول التي تشهد صراعات محتدمة مثل ليبيا وجمهورية أسيا الوسطى ومالي وتشاد، وغيرها. ونجحت روسيا مرة أخرى في حساب تكلفة تدخلاتها الخارجية «الخشنة»، بتقدير أن ردّ الفعل الأميركي والغربي سيكون ضعيفاً، وبالتالي ستكون التكلفة ضئيلة جداً مقارنة مع المكاسب التي ترمي إليها موسكو من وراء تدخلاتها، ويمكن لروسيا تحمل المخاطر التي قد تنتج عن ذلك. لكن حسابات موسكو التي تبدو متماسكة لا تصلح للقياس عليها في مواجهات أشمل، فالحروب التي خاضها الجيش الروسي حتى الآن كانت مختلة لصالحه بشكل كبير، بالإضافة إلى أنه لم يُختبر بعد في حرب واسعة النطاق مع خصم قوي.

وتجدر الإشارة إلى أن خبراء اقتصاديين ومحللين سياسيين وعسكريين روساً حذّروا من مخاطر زيادة الإنفاق العسكري على الاقتصاد الروسي، ومنهم وزير المالية الأسبق أليكسي كودرين، الذي قدّم استقالته من منصبه خريف عام 2011. ونبه الخبراء إلى احتمال الانزلاق في سباق تسلّح مكلف وغير مجدٍ، بينما تستطيع روسيا حماية أمنها القومي بالاعتماد على الردع النووي، ولفتوا إلى ضرورة الأخذ بعين الاعتبار ليس فقط ردود الفعل المباشرة للخصم، بل ردود فعله غير المباشرة أيضاً، والتي يمكن أن تكون أشد ضرراً على المدى الطويل. وكشف مشروع الموازنة الفيدرالية للسنوات الثلاث المقبلة (2022، 2023، 2024) أن حجم الإنفاق العسكري في روسيا، سيبلغ 2,6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، أو نحو 15 في المائة من نفقات الموازنة العامة، وهو يزيد عن حجم الإنفاق على تطوير الاقتصاد بعد جائحة كورونا.

> صعّدت روسيا من هجومها الدبلوماسي على الحلف الأطلسي

> تخشى موسكو من إعادة الحلف تركيز قدراته لاحتواء روسيا

مفاهيم جديدة

قال وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف، في لقاء له مع خريجي الجامعات الذين تم ضمهم للعمل في السلك الدبلوماسي، في الثامن من الشهر الحالي، إن «موسكو تعمل حالياً على تحديث مفهوم السياسة الخارجية الروسية». وأضاف أنه «سيتعيّن على الدبلوماسيين الذين تم ضمهم حديثاً العمل في مرحلة حاسمة في تاريخ روسيا والعالم، لأنّ الوضع في العالم لن يصبح أسهل»، موضحاً أن المحتوى الرئيسي لمفهوم السياسة الخارجية الروسية هو «ضمان الظروف الخارجية الأكثر ملاءمة للتنمية الداخلية للبلد». لكن ما قاله لافروف لا يؤشر بالضرورة إلى تحوّل منظور في السياسات الخارجية الروسية من شأنه وقف تدهور العلاقات مع حلف الأطلسي، الذي حذّر أمينه العام ينس ستولتنبرغ، في يونيو/ حزيران الماضي، سياسة الحلف تجاه روسيا بالقول «يجب أن نكون أقوياء ومستعدين للاحتواء والدفاع». وأضاف «في الوقت نفسه نحتاج إلى حوار مع روسيا الاتحادية، فهي جارتنا، ونحن بحاجة للتحدث معها، حتى لو كنا لا نتوقع تحسن العلاقات في المستقبل القريب». وليس من قبيل المصادفة تزامن التصعيد بين روسيا وحلف الأطلسي مع الإعلان عن انسحاب القوات الأميركية وقوات «الناتو» من أفغانستان، وإن كان الانسحاب ليس السبب الرئيس للتصعيد، بل أحد تداعياته غير المباشرة، التي كشفت عن تعقيدات علاقة روسيا والأطلسي، وازدياد سخونة الصراع الجيوسياسي بينهما، منذ أن بدأ الحلف تعزيز قواته في دول البلطيق وشرق أوروبا بعد قمة الأطلسي في وارسو عام 2016، لمواجهة أي هجوم عسكري تقليدي، وكرد عسكري عملي على إلحاق موسكو شبه جزيرة القرم بها، وتدخلها في الشؤون الداخلية لأوكرانيا.

وتخشى موسكو من أنّ حلف الأطلسي بقيادة الولايات المتحدة، بعد خروجه من المأزق الأفغاني الذي استنزف قواته على مدار عشرين عاماً، سيعيد تركيز قدراته لاحتواء روسيا، كأولوية للحفاظ على أمن أوروبا، وكجزء من عملية أشمل لاحتواء الصين، أعطيت زخماً إضافياً باتفاقية أوكوس (AUKUS) الأمنية التي أبرمت في سبتمبر/ أيلول الماضي بين الولايات المتحدة وبريطانيا وأستراليا، وانتقدتها روسيا أكثر من مرة. ولخّص وزير الدفاع الروسي، سيرغي شويغو، في يونيو الماضي رؤية بلاده للحلف بالقول إنّ «حلف شمال الأطلسي أصبح تحالفاً عسكرياً سياسياً عالمياً لاحتواء روسيا والصين».

خلال تدريبات بين أوكرانيا وأميركا وحلف الأطلسي في سبتمبر الماضي (يوري دياشيشين/ فرانس برس)

رصد

فرصة متجددة للمصالحة في أفريقيا الوسطى

أعلن رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى فوستان أرخانج توادیرا «وقفاً لإطلاق النار من جانب واحد»، استعداداً لتنظيم حوار وطني، فيما سارع تحالف المتمردين الرئيسي لتأكيد احترامه الهدنة، إذا التزمت الحكومة بها.

وتأتي هذه التطورات لتشكل فرصة متجددة لإنهاء الحرب الأهلية التي تغرق فيها البلاد منذ 2013. وتسيطر الجماعات المسلحة على مساحات كبيرة من الأراضي، ونزح نحو ربع سكان البلاد، البالغ عددهم نحو خمسة ملايين نسمة. إلا أن جيش أفريقيا الوسطى استطاع، بدعم من مرتزقة «فاغنر» الروس وجنود رواندين، استعادة المدن الرئيسية التي احتلها المتمردون في عام 2020، قبل أن يصعّد المتمردون هجماتهم في الأسابيع الأخيرة على مدن بعيدة عن العاصمة بانغي.

وقال توادیرا، في خطاب متلفز أمس الأول: «يجب أن تتاح الفرصة للسلام، على الرغم من الفظائع والظلم والمعاناة، ولإعطاء فرصة للحل السياسي للمصالحة والسلام مع كل الجماعات المسلحة، وإجراء حوار وطني شامل». وأعلن أنه «يرحب بالوعد الذي قطعه قادة الجماعات المسلحة بوقف جميع الأعمال المسلحة على الأراضي الوطنية، ورفض جميع المؤامرات والتعهدات الرامية لزعزعة استقرار مؤسسات الجمهورية، وحصر مقاتليهم من أجل نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإصلاح». وأعلن أن «وقف إطلاق النار الفوري من جانب واحد دليل على رغبتي الراسخة في تفضيل نهج الحوار».

وشدد توادیرا على أهمية هذه الخطوة لتمكين وصول المساعدات الإنسانية إلى المناطق التي تسيطر عليها الجماعات المسلحة، وليكون للمواطنين منفذ إلى الخدمات الاجتماعية وضمان حريتهم وحمايتهم من العنف.

وعلى الرغم من إعلانه توقف العمليات العسكرية، فقد أكد توادیرا أن قوات الأمن لا تزال قادرة على العمل دفاعاً عن النفس، ويمكنها أيضاً الحفاظ على النظام العام دون انتهاك وقف إطلاق النار. وأعلن أن بعثة حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة «مينوسكا» ستواصل عملياتها من دون أن تتأثر بالهدنة.

وقال متحدث باسم تحالف المتمردين الرئيسي «تحالف الوطنيين من أجل التغيير» لوكالة «رويترز»، أمس الأول، إنه يرحب بالمبادرة، مؤكداً أن التحالف سيحترم وقف إطلاق النار إذا التزمت به الحكومة.

وتشهد أفريقيا الوسطى تدهوراً أمنياً منذ أواخر 2013، حين اندلعت اشتباكات في العاصمة بانغي بين مسلحي جماعة «سيليكا» الإسلامية ومجموعات مسيحية. وكانت الأمم المتحدة ذكرت في تقرير، نهاية يوليو/تموز 2018، أن تصاعد النزاع، الذي راح ضحيته الآلاف، أجبر نحو مليون شخص على مغادرة قراهم. وتم توقيع سبعة اتفاقات سلام خلال خمس سنوات من دون أن يؤدي أي منها إلى الاستقرار. وتعد هذه الجمهورية من أفقر دول العالم على الرغم من غناها بالذهب والماس.

وكان تم الاتفاق على خريطة طريق مشتركة للسلام في البلاد، خلال اجتماع رؤساء الدول خلال القمة المصغرة لمنظمة المؤتمر الدولي لمنطقة البحيرات الكبرى، في 16 سبتمبر/أيلول الماضي، في عاصمة أنغولا، لواندا. وشهدت البلاد فترة من الهدوء النسبي أواخر 2015 و2016، لكن العنف اشتد مرة أخرى. وبعد وساطة من الرئيس السوداني المخلوع عمر البشير، وقعت سلطات أفريقيا الوسطى وممثلين عن 14 مجموعة مسلحة، في 6 فبراير/ شباط 2019، عقب محادثات جرت في الخرطوم دامت نحو أسبوعين، على اتفاقية سلام تهدف إلى إنهاء الصراع في البلاد.

إلا أن جماعات مسلحة مجتمعة ضمن «تحالف الوطنيين من أجل التغيير» شنت هجوماً واسعاً على العاصمة بانغي، في ديسمبر/كانون الأول 2020، لمنع إعادة انتخاب توادیرا رئيساً. وطلبت حينها أفريقيا الوسطى الدعم من روسيا وكيغالي اللتين استجابتا بإرسال مرتزقة «فاغنر» وجنود رواندين. واستعاد جيش أفريقيا الوسطى، بفضل دعم المرتزقة والجنود الروانديين، كافة المدن الرئيسية التي احتلها المتمردون الذين تراجعوا إلى الغابات والأدغال، للمرة الأولى منذ بدء الحرب الأهلية في 2013. وبعض المرتزقة متواجد منذ 2018 في أفريقيا الوسطى، لكن موسكو أوفدت قوات إضافية بشكل كثيف نهاية ديسمبر 2020 لإنقاذ توادیرا الذي كان مهدداً بهجوم من المتمردين.

وكان خبراء في الأمم المتحدة قد اتهموا، في تقرير في يونيو/حزيران الماضي، مرتزقة «فاغنر» بارتكاب «انتهاكات للقانون الدولي الإنساني» بمشاركة قوات أفريقيا الوسطى، مناقضين ادعاءات موسكو بأنهم غير مسلحين ولا يشاركون في القتال. ووقعت حوادث عدة بين قوة حفظ السلام (مينوسكا) وهؤلاء المرتزقة، إذ تم استهداف مسؤولين أمميين وعمليات سطو وتفتيش المركبات وتدمير طائرة مسيرة تابعة للأمم المتحدة، مما أدى إلى تفاقم التوتر داخل مجلس الأمن مع روسيا، وفقاً لدبلوماسيين. وأقر وزير العدل في أفريقيا الوسطى، أرنو دجويابي أبالين، أخيراً، بجزء من الاتهامات قائلاً، إن «المسؤولين عن الحوادث الواردة في تقرير الأمم المتحدة ينقسمون إلى ثلاث فئات، بالإضافة إلى قوات حفظ السلام»: المتمردون وهم الأغلبية، والقوات الأمنية و«المدربون الروس» بحسب قوله.

(العربي الجديد، الأناضول)

> منع مرتزقة «فاغنر» الروس سقوط العاصمة بيد المتمردين

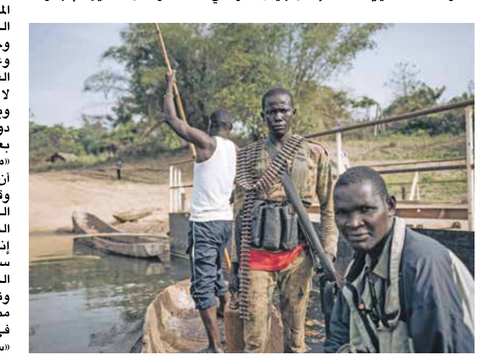

أعلن متمردو «تحالف الوطنيين» احترامهم وقف النار (Getty)

متابعة

الشرطة: مقتل النائب أميس عمل إرهابي

بريطانيا تتجه لتعزيز أمن المشرعين

تتجه بريطانيا لتعزيز أمن البرلمانيين بعد مقتل النائب ديفيد أميس، خصوصاً حين يكونون على اتصال مباشر بناخبيهم

أعادت الصدمة التي سببها مقتل النائب عن حزب المحافظين ديفيد أميس، أمس الأول، بعد تعرضه للطعن أثناء اجتماعه بناخبين في دائرته داخل كنيسة، مسألة سلامة المسؤولين المنتخبين إلى الواجهة بعد خمس سنوات من جريمة قتل أخرى. وهو ما يبدو أنه سيتغير، مع الإعلان عن أنه سيتم اتخاذ تدابير أمنية لحماية المشرعين.

واعتُقل رجل يبلغ من العمر 25 سنة أمس الأول في الكنيسة الميثودية، في لي أون-سي شرق لندن، بعد مقتل أميس. ووصفت شرطة العاصمة، في بيان، جريمة القتل بأنها عمل إرهابي، مشيرة إلى أن عناصر التحقيق الأولى «كشفت عن دافع محتمل مرتبط بالتطرف الإسلامي». وعُهد بالتحقيق إلى إدارة مكافحة الإرهاب. وذكرت وسائل إعلام بريطانية، أمس السبت، أن الموقوف بريطاني من أصل صومالي. وأشارت صحيفة «ذي غارديان» إلى أن بياناته تتطابق مع تلك العائدة إلى شخص أبلغ عنه أخيراً برنامج مكافحة التطرف (بريفنت). وتعتقد الشرطة أن المهاجم تصرف بمفرده.

وتعبيراً عن الوحدة، وضع رئيس الوزراء المحافظ بوريس جونسون وزعيم حزب العمال المعارض كير ستارمر باقتين من الزهور معاً في موقع الجريمة أمس السبت. وتذكّر عملية قتل أميس، رئيس جمعية الصداقة القطرية البريطانية والذي عزّى به أمير قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، بصدمة اغتيال النائبة عن حزب العمال جو كوكس في يونيو/حزيران 2016. وكانت طُعنت وقتها بيد المتطرف اليميني توماس ماير (53 سنة) قبل أسبوع من الاستفتاء على خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي (بريكست). وقالت كيم ليديبتر، النائبة عن «العمال» وشقيقة جو كوكس، إنها صُدمت «عندما فكرت في أن أمراً فظيعاً قد يحدث مرة أخرى لنائب آخر. لعائلة أخرى».

وأدت الحادثتان إلى التشكيك في الترتيبات الأمنية المحيطة بالنواب، لا سيما عندما يكونون على اتصال بالجمهور في دوائرهم الانتخابية. وأعلنت وزيرة الداخلية بريتي باتيل، أمس السبت، أنه سيتم اتخاذ تدابير أمنية لحماية المشرعين، حتى يتمكنوا من الاستمرار بعملهم بعد مقتل أميس. وقالت: «نحن نعيش في مجتمع مفتوح وديمقراطي. لا يمكن أن يرعبنا أي فرد ويمنعنا من خدمة ديمقراطيتنا المنتخبة». وذكرت صحيفة «تايمز» أن باتيل ستتحدث أمام البرلمان غداً الإثنين. ولا يُمنح السياسيون البريطانيون عموماً حماية من الشرطة عندما يجتمعون بناخبيهم.

واقترح النائب العمالي كريس برايانت، في عمود في صحيفة «ذي غارديان»، أن يلتقي النواب ناخبيهم فقط «بناء على مواعيد». وقال: «لا نريد أن نعيش في حصون، لكنني لا أريد أن أفقد زميلاً آخر في عملية قتل عنيفة». وأوصى النائب المحافظ توبايس إلوود، الذي حاول إنقاذ حياة ضابط الشرطة كيث بالمر بعد طعنه في هجوم في 2017 بالقرب من البرلمان في اعتداء تبناه تنظيم «داعش» وقتها، في تغريدة، بتعليق الاجتماعات وجهاً لوجه بين النواب وناخبيهم.

> كشفت أرقام الشرطة عن زيادة في الجنح ضد البرلمانيين

> أوصى توبايس إلوود بتعليق الاجتماعات المباشرة مع الناخبين

وقال رئيس مجلس العموم البريطاني ليندساي هويل، المصمم على «مراجعة سلامة النواب»، إن المأساة بمثابة «صدمة يتردد صداها عبر البرلمانيين وفي جميع أنحاء البلاد».

وأعلنت النائبة العمالية هاريت هارمان أنها تعتزم الكتابة إلى رئيس الوزراء لتطلب منه دعم ما يعرف باسم مؤتمر رئيس البرلمان لمراجعة سلامة البرلمانيين. وفي إطار مؤتمر رئيس البرلمان، الذي يحدث مرة كل 10 سنوات، يتم جمع الأحزاب والسلطات السياسية للخروج بتوصيات غير حزبية. وقالت هارمان، لراديو «بي بي سي» أمس: «أعتقد أنه بينما نشعر بالقلق إزاء هذه الخسارة المروعة، لا يمكننا فقط التأكيد على أنه لا ينبغي تغيير أي شيء. لا أعتقد أن أي شخص يريد الذهاب إلى موقف حيث تقوم الشرطة بفحص أفراد يأتون لرؤيتنا، لكنني متأكدة من أن هناك طريقة أكثر أماناً للقيام بأعمالنا». وأضافت: «منذ مقتل جو كوكس المأساوي، شهدنا تغييرات في أمن منازلنا، ولدينا تغييرات في أمن البرلمان، لكننا لم ننظر في مسألة كيفية قيامنا بهذا العمل المهم في دوائرنا الانتخابية. ولكن لكي نفعل ذلك بطريقة أكثر أماناً أننا يجب أن نفعل ذلك الآن».

وما يزيد القلق هو الأرقام التي تكشف عن زيادة في الجنح ضد البرلمانيين. ففي 2019، أشارت الشرطة البريطانية إلى زيادة بنسبة 126 في المائة في 2017 و2018، وزيادة بنسبة 96 في المائة في الأشهر الأربعة الأولى من 2019. وقال عدد من المسؤولين المنتخبين إنهم تعرضوا لتهديدات بالقتل في أجواء «بريكست» الذي أحدث انقساماً عميقاً في البلاد. كما أن تهديدات وشتائم تطاول مساعدين للبرلمانيين. وفي العام 2000، قُتل أندرو بنينغتن، مساعد النائب الديمقراطي الليبرالي نايجل جونز، بسبق على يد رجل يعاني من مشكلات نفسية، فيما أصيب جونز بجروح. وفي 2010، تعرض النائب العمالي ستيفن تيمز للطعن مرتين على يد إسلامي يبلغ من العمر 21 سنة، لأنه صوّت لصالح التدخل العسكري البريطاني في العراق في 2003.

(العربي الجديد، فرانس برس، رويترز)

قتل أميس أثناء اجتماعه بناخبين في دائرته داخل كنيسة (توفاخ اكمن/فرانس برس)

تقرير

قائمة القضايا العالقة بين القاهرة وأنقرة تتسع

لا يزال الملف الليبي الأكثر إلحاحاً بالنسبة إلى مصر في مشاورا تها مع تركيا، التي يعد ملف شرق المتوسط الأبرز على جدول أعمالها

القاهرة ـ **العربي الجديد**

تفرض عدة قضايا عالقة نفسها على العلاقات التركية المصرية، من دون أن يمنع ذلك استمرار النقاش بين الطرفين في إطار جولات المباحثات التي تجري بين ممثلين عن القاهرة وأنقرة.

وأبدت القاهرة أخيراً انزعاجها من اتفاق بين أنقرة وأديس أبابا على تزويدها بالطائرات المسيّرة. واستناداً إلى ما أوردته وكالة «رويترز» يوم الخميس الماضي، فإن مصر طلبت من الولايات المتحدة الأميركية وبعض الدول الأوروبية مساعدتها على تجميد صفقة تقوم بموجبها تركيا ببيع طائرات مسيّرة لإثيوبيا، فيما تسعى القاهرة لتضييق الخناق على أديس أبابا بسبب أزمة سد النهضة.

في موازاة ذلك، وقّع وزير الكهرباء والطاقة المتجددة المصري محمد شاكر، الأربعاء الماضي، مذكرة تفاهم مع هيئة البيئة والطاقة اليونانية، هي بمثابة اتفاق مبدئي للموافقة على الربط الكهربائي بين البلدين، وموافقة على دراسة الجدوى التي تم الانتهاء منها لإنشاء مشروع الربط الكهربائي بين مصر واليونان عن طريق كابل كهربائي بحري يوفر ربطاً مباشراً لتبادل الكهرباء بين البلدين، ويمتد للسوق الأوروبية الموحدة، ويمر عبر قبرص، التي تعد شريكاً رئيسياً في مشروع الربط الكهربائي بين مصر وأوروبا. ووقع الوزير المصري مع وزيرة الطاقة القبرصية ناتاشا بيلدس، في نيقوسيا أمس السبت، على مذكرة تفاهم لربط الكهرباء بين البلدين عبر كابل تحت البحر.

وقالت مصادر مصرية خاصة، لـ«العربي الجديد»، إن قائمة القضايا محل النقاش على المستوى الأمني بين القاهرة وأنقرة متخمة، في وقت يتمسك كل من الطرفين بموقفه، مع إبداء استعداد لتقديم تسهيلات في قضايا غير جوهرية، مشيرة إلى أن هناك أزمات يكون مسكوتاً عنها خلال جلسات النقاش لمنع زيادة قائمة مطالب الطرف الآخر. ولفتت المصادر إلى أن الملف الليبي هو الأكثر إلحاحاً من جانب مصر خلال المشاورات الجارية، فيما يعد ملف شرق المتوسط وتوقيع اتفاق ترسيم المياه الاقتصادية مع مصر الأهم للجانب التركي.

وأوضحت المصادر أن «تزويد أنقرة لأديس أبابا بالطائرات المسيّرة القتالية ليس بالأمر الملحّ بالنسبة للقاهرة راهناً، ويمكن تداركه لاحقاً. كما أن اللجوء لوساطة أميركية للضغط على أنقرة يعد أقل كلفة من طرحه على طاولة النقاش المباشر بين القاهرة وأنقرة، خصوصاً أن مصر من جهة غير مستعدة حالياً لتوقيع أية اتفاقات ثنائية مع تركيا بشأن شرق المتوسط، ومن جهة أخرى تضغط كون ملف انتهاكات الحكومة الإثيوبية بحق سكان إقليم تيغراي يحظى باهتمام كبير لدى الإدارة الأميركية». وتطالب القاهرة بإخراج «كافة المرتزقة والقوات الأجنبية» من ليبيا بأسرع وقت، فيما ترفض الاعتراف بالاتفاقية الأمنية الموقعة بين أنقرة وحكومة الوفاق الليبية السابقة، والتي تسمح بتواجد عسكريين نظاميين أتراك في ليبيا.

من جانبه، قال مصدر سياسي تركي إن أنقرة «حريصة على إقامة علاقات طبيعية مع الشعب المصري، للوصول إلى صيغة تضمن مصالح الشعبين». وكشف المصدر التركي المسؤول أن «اللقاءات الجارية بين البلدين بحثت الكثير من ملفات الخلاف، وتوصلت لتوافق حول بعضها، في حين لا يزال البعض الآخر محل نقاش، في ظل ارتفاع سقف المطالب المصرية في هذه الملفات». وأشار إلى أن «أنقرة أبدت أكثر من مرة، استعدادها لمساعدة القاهرة في ملفات داخلية وخارجية تؤرق الحكومة المصرية»، وتابع: «وجدنا على سبيل المثال أن الحكومة في مصر ترفض بشكل قاطع مساعدة أي طرف للتوصل إلى أي تفاهم بشأن الأزمة السياسية الداخلية مع المعارضة المصرية»، في إشارة إلى جماعة «الإخوان المسلمين».

وقال المصدر: «كذلك عرضت أنقرة خلال لقاءات سابقة مع مستوى أمني بارز في مصر إمكانية القيام بدور أمني في أزمة سد النهضة مع إثيوبيا، استناداً إلى علاقات أنقرة مع أديس أبابا، وهو ما لم يلق حماسة مصرية». وأضاف أن «ما تطرحه أنقرة خلال اللقاءات مع المسؤولين المصريين ينطلق من أمر واقع على الأرض، في حين نرى أن مطالب كثيرة للقاهرة لا تستند إلى التقدير نفسه. فكيف يطلب منا الإخلال باتفاق رسمي موقع مع حكومة ليبية، معترف بها دولياً في حينه، وتلك الاتفاقية مودعة لدى الأمم المتحدة، وسحب كافة الخبراء الأتراك من ليبيا بدون أية ضمانات أولاً لتأمين مصالح تركيا، وثانياً بخروج باقي العناصر الأجنبية التي تتواجد بشكل غير شرعي عكس تواجد الخبراء الأتراك». وأكد المسؤول التركي أن أنقرة لا تزال تمد يدها للقاهرة، معتبراً أن التعاون بين البلدين سيكون أكثر إفادة لهما من أية أطراف أخرى، نظراً لما يملكه البلدان من تاريخ مشترك وإمكانات إقليمية، مشدداً على أن «الطرق المباشرة بين البلدين أكثر قدرة على تحقيق المصالح».

> قائمة القضايا الأمنية بين القاهرة وأنقرة متخمة

> تزويد أنقرة لأديس أبابا بالطائرات المسيّرة ليس بالأمر الملحّ للقاهرة

شرق غرب

النرويج تحقق في تعامل الشرطة مع «هجوم القوس»

أعلنت السلطات النرويجية، أمس السبت، فتح تحقيق في تصرفات الشرطة والوكالات الأمنية في أعقاب هجوم بالقوس والسهم، الأربعاء الماضي، أسفر عن مقتل خمسة أشخاص وإصابة ثلاثة في بلدة كونغسبرغ. وكان مسؤولون في الشرطة قالوا إن الضباط الأوائل في الموقع لاحظوا أحد المشتبه بهم، لكنهم احتموا وطلبوا تعزيزات عندما أُطلقت السهام عليهم.

(أسوشييتد برس)

عسكر ميانمار ينتقدون الاستبعاد من «آسيان»

ألقت الحكومة العسكرية في ميانمار، أمس السبت، باللوم على «التدخل الأجنبي» في قرار استبعاد زعيم المجلس العسكري الجنرال مين أونغ هليينغ (الصورة) من حضور قمة رابطة دول جنوب شرقي آسيا (آسيان) التي تعقد في بروناي من 26 إلى 28 أكتوبر/ تشرين الأول الحالي. وقال المتحدث باسم الحكومة العسكرية زاو مين تون، لقناة «بي بي سي»، إن الولايات المتحدة وممثلي الاتحاد الأوروبي ضغطوا على زعماء في رابطة «آسيان» لاستبعاد هليينغ من القمة. وكانت بروناي أعلنت أنه ستتم دعوة شخصية غير سياسية إلى القمة.

(رويترز)

مؤيد لليمين المتطرف الأميركي يترشح للكونغرس

أعلن رون واتكينز، مدير موقع إلكتروني يعتبره كثيرون مرتبطاً بالحركة الموالية للرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب وحركة «كيو-أنون» لليمين المتطرّف التي تؤمن بنظرية المؤامرة، أمس الأول، ترشحه عن الجمهوريين ليصبح نائباً عن أريزونا في الكونغرس في الانتخابات النصفية في العام 2022. وفي ترديده اتهامات ترامب بدون دليل بشأن الانتخابات الرئاسية لعام 2020، اعتبر واتكينز أن تزوير أصوات الناخبين قضية إشكالية كبرى.

(فرانس برس)

فرنسا تكرم صامويل باتي في ذكرى قتله

بعد مرور عام على قتل أستاذ التاريخ الفرنسي صامويل باتي بيد إسلامي شيشاني لعرضه رسوماً كاريكاتورية للنبي محمد على تلاميذه ضمن حصّة دراسية، كرّمت فرنسا، أمس السبت، باتي، الذي وصفه الرئيس إيمانويل ماكرون بأنه «بطل هادئ» من أبطال الجمهورية. وكشف رئيس الوزراء جان كاستكس (الصورة)، وإلى جانبه والدا باتي وأقاربه، عن لوحة تذكارية لصامويل عند مدخل وزارة التربية في باريس.

(فرانس برس)

هونغ كونغ: سجن نشطاء بسبب احتجاج

حُكم على سبعة من النشطاء المطالبين بالديمقراطية في هونغ كونغ، بينهم نواب سابقون، أمس السبت، بالسجن لفترات تصل إلى 12 شهراً لدورهم في احتجاج العام الماضي ضد قانون شامل للأمن القومي فرضته الصين، يهدف إلى «معاقبة التخريب والانفصال والإرهاب والتواطؤ مع القوات الأجنبية». وأقرّ السبعة بأنهم مذنبون في تهم من بينها تنظيم تجمع غير مصرح به في يوليو/ تموز 2020.

(رويترز)